مصطلح المنكر عند الإمام الترمذيّ في الجامع الكبير

أ.م.د صفاء جعفر علوان
الجامعة العراقية/ كلية الآداب

الملخص:

إنَّ عناية العلماء بالحديث الشريف لم تقف عند حدود جمعه وروايته، بل توسعوا في بيان صحيح الحديث وضعيفه، وبينوا ما يعرض للحديث من علل ، فقسموها على أنواع ، ووضحوا حدود كلّ نوع ورسومه ، ومن هذه الأنواع الحديث المنكر، وعلى الرغم من اختلاف المحدثين في بيانه، وفي علاقته بغيره من مصطلحات الحديث، إلا أنّ دلالة هذا المصطلح تظهر من دراسة أقوال كلّ محدِّثٍ وأحكامه؛ ليتبين مقصوده من هذا المصطلح.

ومن جهة أخرى فقد اشتهر بين المحدثين أئمةٌ أفذاذٌ أثروا الدراسة الحديثية بمصنفاتهم القيمة التي صارت مرجعًا لمن بعدهم ومنهم علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم.

ويعدُّ الإمام الترمذي أحد أولئك الأئمة الأعلام الذي عرف بجهوده في جمع الحديث وروايته ، وفي دراسة علل الحديث، وقد تميز من غيره من المحدثين بذكر حكم الحديث في جامعه المعروف بسنن الترمذي ، ومن هذه الأحكام حكمه على بعض الأحاديث أو بعض الرواة بالنكارة ، وقد زاد عدد هذه الأحاديث على ست وثلاثين حديثاً نقل في بعضها أقوال أئمة الحديث الآخرين ، كما أن بعض الأحاديث التي لم يحكم عليه بالنكارة قد حكم عليها غيره بهذا الحكم .

لذلك جاء هذا البحث الذي يسعى إلى بيان مراد الإمام الترمذيّ من هذا المصطلح ، في البحث معنوناً (بمصطلح المنكر عند الإمام الترمذي في الجامع الكبير).

واشتمل هذا البحث على أربعة مباحث :

المبحث الأول . تعريف موجز بالإمام الترمذيّ .

المبحث الثاني . تعريف الحديث المنكر .

المبحث الثالث . النكارة في الحديث .

المبحث الرابع . أحاديث لم يحكم عليها الترمذيّ بالنكارة ، وحكم عليه غيره بهذا .

المبحث الأول / تعريف الترمذي وكتابه الجامع الكبير:

هذا تعريف موجز بالإمام الحافظ الترمذيّ (رحمه الله تعالى) وتعريف بكتابه الجامع الكبير ، واستغني بشهرتيهما عن الإسهاب.

أولاً . تعريف الترمذيّ :

هو أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك البوغيّ[١] الترمذيّ[٢] السلميّ[٣] ، مشهور بالأمانة والعلم[٤] .

قال الذهبيّ : إنَّه ولد سنة (٢١٠ هـ) . وقيل : إنه ولد أعمى ، والصحيح أنّه عمي وهو كبير بعد رحلته وكتابته العلم [٥] .

رجل متقن، وبه كان يضرب المثل [٦] . طاف البلاد ، وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم[٧] ، وهو تلميذ البخاريّ، وشاركه في بعض شيوخه [٨] .

للترمذيّ عدة مؤلفات، أغلبها حديث ، المطبوع منها :

١. الجامع الكبير و يعرف بصحيح الترمذيّ ، أو سنن الترمذيّ . وهو موضوع هذا البحث .

٢. العلل الصغير :- وهو ملحق بكتابه الجامع الكبير ، وقد طبع مستقلاً بشرح ابن رجب الحنبليّ [٩] .

٣. العلل للترمذيّ الكبير :- بترتيب القاضي أبي طالب ، حققه الشيخ صبحي السامرائيّ ، وحققه أيضاً حمزة ديب مصطفى في بيروت .

٤. الشمائل المحمدية ، وقد نشر وحقق[١٠] .

توفي الترمذيّ في ليلة الاثنين ، لثلاث عشرة مضت من رجب سنة (٢٧٩هـ)، عن سبعين سنة من عمره ، وقد دفن بقرية بوغ [١١] .

ثانياً . التعريف بالجامع الكبير :

الجامع الكبير فضلاً عن الأحاديث التي اشتمل عليها أسوة بكتب السنن الأخرى ، إلا أنّه ضم أقوال الفقهاء ومذاهبهم ، وجمعها، وأوجزها خير إيجاز ، وقد اتبع الترمذيّ منهج شيخه البخاريّ ، في تصنيف كتابه في الحديث الشريف ، وما يميز هذا الكتاب هو جمعه بين الحديث والأثر والفقه، من غير تكلف في العبارة ، وموارد الكتاب كثيرة متعددة، منها : الموطأ ، ومصنفات وكيع ، وسفيان ، وعبد الرزاق ، وابن المبارك ،

والشافعيّ ، وتواريخ البخاريّ ، وغير ذلك . وسمى كتابه (الجامع) ، وسماه كثير من العلماء (السنن) ، وذلك ، لتضمنه أحاديث الأحكام مرتبة ، ولكن تسميته بالجامع أولى لعدم اقتصاره على أحاديث الأحكام ، وزاد بعضهم وصف (الصحيح) على اسم الجامع ، فقالوا : صحيح الترمذيّ ، وهذا غير صحيح،لأنّ الكتاب جمع الصحيح وغيره ، إلاّ أن يكون على معنى التغليب [١٢] .

قال الترمذيّ عن كتابه : " صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به ، وعرضته على علماء العراق فرضوا به ، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به ، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما كان في بيته نبي يتكلم "[١٣] .

وجامع الترمذيّ أصل في معرفة الحسن ، وهو الذي شهره ، وقد يوجد في كلام بعض طبقة مشايخه كأحمد بن حنبل والبخاريّ ، وقد تختلف نسخ الترمذيّ في قوله حسن وحسن صحيح[١٤] .

واشتمل كتابه على فقه الحديث وعلله، وبيان المجروحين من رجاله، وتعديل نقلته ، وكتابه أحد الكتب الخمسة (أي صحيح البخاريّ ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، وسنن النسائيّ) التي اتفق أهل الحل والعقد والفضل والنقد من العلماء والفقهاء وحفاظ الحديث على قبولها، والحكم بصحة أصولها ، وما ورد في أبوابها، وفصولها ، ولقد ضم كتاب سنن الترمذيّ (٣٩٥٦) حديثاً[١٥].

المبحث الثاني/ تعريف الحديث المنكر:

إنّ كثرة ما كتب عن الحديث المنكر وتعريفه، تغني عن الإسهاب فيه ، لذلك سأركز في أبرز ما قيل فيه.

١ . **المنكر لغة:** المنكر من الفعل نكر، و" النون والكاف والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب. ونكر الشيء وأنكره: لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه"[١٦]. والنُّكْرُ والنَّكْراءُ، وهو الدَّهاءُ والفِطنة، والنُّكْرُ والنُّكُرُ الأَمر الشديد والدَّهاءُ. والنَّكِرَةُ: إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة ، ونَكِرَ الأَمرَ نَكِيراً وأَنْكَرَه إِنْكاراً ونُكْراً جهله، وكلُّ ما قبحه الشرع وحَرَّمَهُ وكرهه فهو مُنْكَرٌ، والمنكر اسم مفعول من (الإنكار) ضد الإقرار[١٧].

٢ . **المنكر اصطلاحاً:** اختلف العلماء في تعريف الحديث المنكر وبيان حده، ومن الأقوال المتقدمة في مصطلح المنكر قول الإمام مسلم في مقدمته:" وعلامة المنكر في حديث

المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته رواياتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله "[١٨] .

إلاّ أنّ بعض العلماء لم يعد هذا تعريفاً، بل وصفاً للحديث المنكر ، وجعل تعريف البرديجيّ أول تعريف للحديث المنكر ، كما نقل ذلك ابن الصلاح بقوله : " إنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر "[١٩].

والحقيقة أن هذا التعريف لا يكاد يخالف ما ذكره الإمام مسلم، وهما يقصدان المنكر المردود ، فالمحدثون يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً[٢٠].

وعلى العموم، فإنَّ التعريف الذي يبدو راجحاً هو الذي يجمع بين شرطين:

الأول/ تفرد الراوي بما لا متابع به.

والآخر/ مخالفته لمن هو أولى منه.

وزاد الحافظ ابن حجر شرطاً ثالثاً بقوله : هو الحديث الذي في إسناده راو فَحُشَ غلطُه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه ، وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره[٢١].

وعّرفه السخاوي بقوله :" المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفاً "[٢٢].

وبهذا خرج تفرد الثقة ، وخرج أيضاً ما أمكن متابعته ، على أنّ أكثر الحفّاظ المُتَقَدِّمِينَ يقولون في الحَدِيث إذا انفرد به واحد ، وإن لم يروِ الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه ، إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته، وحديثه، كالزهريّ، ونحوه ، وربّما يستنكرون بَعْض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كُلّ حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[٢٣] .

٣ . الفرق بين المنكر وبين الشاذ هو:

أ) أنّ الشاذ ما رواه ثقةٌ مخالفاً لمن هو أولى منه.

ب) أنّ المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة.

فيُعْلَم من هذا أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ رَاوِيْه مقبول ،

والمنكر راويه ضعيف. قال ابن حجر:" وقد غفل من سَوَّى بينهما "[٢٤].

٤ . مثاله:

أ) مثال للتعريف الأول: ما رواه النسائيّ وابن ماجه من رواية أبي زُكَيْر يحيى بن محمد بن قيس ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة (رضي الله عنها) مرفوعاً: ((كلوا البَلَح بالتمر فإنّ ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان))[٢٥].

نقل السيوطيّ عن النسائيّ قوله : " هذا حديث منكر ، تفرد به أبو زُكَيْر، وهو شيخ صالح ، أخرجه له مسلم في المتابعات، غير أنّه لم يبلغ مبلغ من يُحْتَمَل تَفَرُّدُهُ "[٢٦].

ب) مثال للتعريف الثاني : ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبيب بن حَبِيب الزيات عن أبي إسحاق عن العيزار بن حُرَيْث عن ابن عباس عن النبي (صلي الله عليه وآله سلم) ـ قال : « من أقام الصلاة ، وآتي الزكاة، وحج البيت، وصام وقَرَى الضيف دخل الجنة». قال أبو حاتم:" هو منكر؛ لأنَّ غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف "[٢٧].

٤ – رتبته:

يتبين من تعريف المنكر أنه من أنواع الضعيف جداً ؛ لأنه إما راويه ضعيف موصوف بفحش الغلط ، أو كثرة الغفلة ، أو الفسق ، وإما راويه ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة ، وكلا القسمين فيه ضعف شديد .

وينبغي التنبيه على أنّ هناك خلطاً بين إطلاق: منكر الحديث وبين إطلاق: له مناكير؛ أَيْ: أحاديث تفرد بها، وهُما ليسا بمعنىً واحدٍ؛ إذ منكرُ الحديث تضعيفٌ للراوي، أما له مناكير، فليس تضعيفاً، فالحكم في هذا أنّ الرواية تقبل عند المتابعة[٢٨] ؛ لأنّ المناكير من قبيل الخطأ والوهم، وهما شيئان لا ينفك عنهما البشر[٢٩] .

وقد قال الحافظ ابن رجب عن منهج الإمام البخاريّ : " وحيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلاّ أنّ الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك"[٣٠].

المبحث الثالث / النكارة في الحديث :

يمكن تقسيم هذا المبحث على نوعين :

النوع الأول . أحاديث حكم عليها الإمام الترمذيّ بالنكارة .

النوع الثاني . أحاديث حكى الترمذيّ نكارتها عن غيره من المحدثين.

وفيما يأتي دراسة هذين النوعين :

النوع الأول . أحاديث حكم عليها الإمام الترمذيّ بالنكارة :

وهذه الأحاديث تنقسم على قسمين : أحاديث حكم الترمذي على متنها بالنكارة، وأحاديث حكم على أحد الرواة بالنكارة .

والقسم الأول ثمانية أحاديث، تناولها الدكتور محمد بن تركي التركيّ بالدراسة في مقال له بعنوان : الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بالنكارة جمعاً ودراسةً[٣١] ، إذ اقتصر بحثه على دراسة هذه الأحاديث الثمانية ، لذا سأكتفي بشاهد واحد منها ، واسلك طريقاً آخر في تخريج الحديث، والحكم عليه .

الحديث الأول ـ قال الإمام الترمذيّ : حدثنا بشر بن معاذ العقديّ البصريّ قال: حدثنا أيوب بن واقد الكوفيّ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . : « من نزل على قوم فلا يصومن تطوعاً إلّا بإذنهم».

قال الترمذيّ : " هذا حديث منكر، لا نعرف أحداً من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة ، وقد روى موسى بن داود، عن أبي بكر المدني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي . صلى الله عليه وسلم . نحواً من هذا. وهذا حديث ضعيف أيضاً، وأبو بكر ضعيف عند أهل الحديث، وأبو بكر المدينيّ الذي روى عن جابر بن عبد الله: اسمه الفضل بن مبشر ، وهو أوثق من هذا وأقدم "[٣٢] .

وقال الترمذيّ أيضاً : " سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر ، وأيوب بن واقد روى عنه محمد بن عقبة السدوسيّ"[٣٣] .

تخريج الحديث : الحديث بهذا اللفظ أخرجه كلٌّ من : ابن عدي[٣٤] وأبي نعيم[٣٥] ، والشهاب القضاعيّ[٣٦] .

وأخرجه بلفظ « من نزل بقوم فلا يصوم إلّا بأذنهم » كلٌّ من ابن حبان[٣٧] ، وابن

الجوزي[٣٨] .

وروي الحديث من الطريق الآخر الذي اشار إليه الترمذيّ ، عن أبي بكر المدني ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: «إذا نزل الرجل بقوم ، فلا يصوم إلاّ بإذنهم» ، رواه ابن ماجه[٣٩] ، وابن حبان[٤٠] ، وابن عدي[٤١].

والحديث روي من طريق آخر لم يشر إليها الإمام الترمذيّ، رواه الطبرانيّ، قال : حدثنا محمد بن أبي غسان أبو علاثة الفرائضيّ المصريّ، حدثنا محمد بن سلمة المرادي، حدثنا يونس بن تميم، عن الأوزاعيّ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . : « مَنْ ألبسه الله نعمة؛ فليكثر من الحمد لله، ومَنْ كثرت همومه، فليستغفر الله، ومَنْ أبطأ عنه رزقه، فليكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومن نزل مع قوم فلا يصومن إلا بإذنهم، ومن دخل دار قوم، فليجلس حيث أمروه، فإن القوم أعلم بعورة دارهم، وإنّ من الذنب المسخوط به على صاحبه، الحقد، والحسد، والكسل في العبادة، والضنك في المعيشة» [٤٢] .

ورواه تمام[٤٣] ، وابن عساكر[٤٤] .

ورواه أبو نعيم عن الزهريّ مرسلاً من حديث طويل بلفظ «مَنْ نزل على قوم فلا يصومن تطوعا إلا بإذنهم» [٤٥] .

وذكر ابن القطان أنّ عبد الحق الإشبيليّ روى في كتابه الأحكام الحديثين عن عمار بن سيف ، وأن عبد الحق لم يذكر سند الحديث ، ولا ذكر من أين نقلها ، ولم يذكر الترمذي عمار بن سيف[٤٦] .

الحكم على الحَدِيث : إنَّ الحكم على الحديث سيكون بالحكم على طرقه :

أولاً. طرق أيوب بن واقد : فضلاً عن قول الإمام الترمذيّ في الحديث، فقد جاءت أقوال غيره موافقة له ، ومن هذه الأقوال :

قال ابن حبان عن رواية أيوب لهذا الحديث : " كان يروي المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنّه كان يتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج بروايته "[٤٧] .

قال ابن عدي : " وأيوب بن واقد عامة ما يرويه ، لا يتابع عليه "[٤٨].

وقال ابن القيسرانيّ : "وأيوب هذا أنكر عليه هذا الحديث، وضعف لأجله"[٤٩] .

وقال البغويّ : " وهو حديث منكر لا يصح"[٥٠] .

وقال ابن الجوزيّ : " هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ ، قَالَ يَحْيَى : أيوب ليس بثقة، يروي عن هشام مناكير "[٥١] .

وضعف الحافظ المزي هذا الطريق[٥٢] .

ثانياً. طريق أبي بكر المدنيّ : فضلاً عن قول الترمذيّ فيه أنه ضعيف ، فقد نقل ابن عدي أقوال المحدثين في أبي بكر الداهري المدني منها قول يحيى بن معين : " أبو بكر الداهريّ ليس بشيء "[٥٣] .

وقال ابن الجوزيّ : " وقد روى هَذَا الحديث أبو بكر الداهريّ عن هشام بن عروة ، والداهريّ كان يضع الحديث على الثقات"[٥٤] .

وضعف الحافظ المزي هذا الطريق[٥٥] .

ثالثاً. طريق أبي هريرة : قال الطبرانيّ بعد روايته للحديث : " لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا الأوزاعيّ، ولا عن الأوزاعيّ إلا يونس بن تميم، تفرد به محمد بن سلمة المراديّ"[٥٦].

وقال الهيثميّ : " وفيه يونس بن تميم ، ضعفه الذهبيّ بهذا الحديث"[٥٧] .

رابعاً . طريق الزهريّ : وهذا طريق مرسل لا حجة فيه .

خامساً. طريق عمار بن سيف : قال ابن القطان : رواه أيوب بن واقد ، وأبو بكر المدني ، وعمار بن سيف، كلهم عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. وما فيهم من يقبل حديثه، ولم يذكر الترمذيّ عمار بن سيف. هكذا أورده، كأن رواية أبي بكر المدنيّ عند الترمذيّ موصلة، وليس كذلك، وإنّما قال: " روى موسى بن داود، عن أبي بكر المدني، عن هشام "، ولم يوصل إليه الإسناد، ولا ذكر من رواه عن موسى بن داود، وأما رواية عمار؛ فلم يعزها "[٥٨] .

سبب الحكم على الحَدِيث بالنكارة : في الحديث أيوب بن واقد متروك ، وأبو بكر الداهريّ ، عبد اللَّه بن حكيم المدنيّ متفق على تضعيفه ، وتفرد به يونس بن تميم وهو ضعيف ، ورواية الزهريّ مرسلة، ورواية عمار بن سيف بلا سند ، ولم يذكره أحد غير عبد الحق فلا يعتد بها .

القسم الثاني : أحاديث حكم الترمذيّ على أحد الرواة بالنكارة :

الحديث الثاني . قال الإمام الترمذيّ : حدثنا عبد الله بن الصباح الهاشميّ البصريّ قال: حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفيّ ، قال: حدثنا محمد بن أبي حميد قال: حدثنا موسى بن وردان، عن أنس بن مالك، عن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: « التمسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر إلى غيبوبة الشمس».

قال الترمذيّ : " هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث ، عن أنس، عن النبي . صلى الله عليه وسلم . من غير هذا الوجه، ومحمد بن أبي حميد يضعف ضعفه بعض أهل العلم من قبل حفظه، ويقال له حماد بن أبي حميد، ويقال: هو أبو إبراهيم الأنصاريّ، وهو منكر الحديث . ورأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي . صلى الله عليه وسلم . وغيرهم: أنّ الساعة التي ترجى بعد العصر إلى أن تغرب الشمس، وبه يقول أحمد، وإسحاق . وقال أحمد: أكثر الأحاديث في الساعة التي ترجى فيها إجابة الدعوة أنها بعد صلاة العصر، وترجى بعد زوال الشمس "[٥٩] .

تخريج الحديث : أخرجه البزار[٦٠]، وابن عدي[٦١]، وأبو نعيم[٦٢].

والحديث أخرجه الطبرانيّ من طريق ابن لهيعة عن موسى بن وردان به ، بزيادة ((وهي قدر هذا. يقول: قبضة)) [٦٣] .

الحكم على الحَدِيث:

أولاً. طريق محمد بن أبي حميد ، عن موسى بن وردان، عن أنس، وهو الذي رواه الترمذيّ فيه محمد منكر الحديث، كما ذكر الترمذيّ. وموسى ليس بالقوي[٦٤] .

ثانياً . طريق ابن لهيعة ، عن موسى بن وردان، عن أنس .

قال المنذريّ : " وإسناده أصلح من إسناد الترمذيّ "[٦٥] .

وقال الهيثميّ : " رواه الطبرانيّ في الأوسط ، وفيه ابن لهيعة، واختلف في الاحتجاج به ، وبقية رجاله ثقات "[٦٦] .

والخلاف أيضاً في موسى ، فقد ذكر ابن القسيرانيّ أنه ليس بالقوي، في حين عدّهُ الهيثميّ من الثقات ، وقال ابن حجر : " موسى بن وردان العامريّ ، مولاهم أبو عمر المصريّ ، مدنيّ الأصل ، صدوق ربما أخطأ من الثالثة "[٦٧] .

فالطريق الثاني ضعيف أيضاً.

النوع الثاني. أحاديث حكى الترمذيّ نكارتها عن غيره من المحدثين :

النوع الثاني من أنواع الحديث المنكر الذي ذكره الترمذيّ هو نقله نكارة الحديث من أقوال غيره من المحدثين ، وينقسم على قسمين : قسم حكى فيه نكارة الحديث ، وقسم حكى فيه نكارة أحد رواة الحديث .

ومن شواهد القسم الأول:

الحديث الثالث: قال الإمام الترمذيّ : حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، قال: حدثنا المغيرة بن أبي قرة السدوسيّ، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رجل: يا رسول الله أعقلها وأتوكل، أو أطلقها وأتوكل؟ قال: «اعقلها وتوكل» .

قال الترمذيّ:" قال عمرو بن علي: قال يحيى: (وهذا عندي حديث منكر) وهذا حديث غريب من حديث أنس، لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه. وقد روي عن عمرو بن أمية الضمري، عن النبي . صلى الله عليه وسلم . نحو هذا "[٦٨] .

تخريج الحديث: الحديث أخرجه أيضاً ابن عدي[٦٩] ، وأبو الشيخ[٧٠] وأبو نعيم[٧١]، والبيهقيّ[٧٢] ، والخطيب البغداديّ[٧٣] ، والمقدسيّ[٧٤] .

وأخرجه ابن عدي من طريق علي بن غراب، عن المغيرة بن أبي قرة، عن أنس بن مالك[٧٥].

وروي من طريق آخر أشار إليها الترمذيّ وهو طريق جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه ، أخرجه ابن أبي عاصم[٧٦]، وابن قانع[٧٧]، وابن حبان[٧٨]، والحاكم[٧٩]، وأبي عمرو السلمي[٨٠] ، أبو نعيم[٨١] والشهاب[٨٢] ، والبيهقيّ[٨٣] ، والخطيب البغداديّ[٨٤] .

وروي من طريق آخر لم يشر إليها الترمذيّ عن ابن عمر، رواه ابن عساكر قال: أنبأنا أبو القاسم النسيب، وحدثنا أبو البركات الفقيه عنه، حدثنا أبو بكر الخطيب، أنبأنا أبو القاسم رضوان بن محمد بن الحسن الدينوريّ بها، أنبأنا أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن محمد الجرجانيّ، حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن المسور البزاز بمصر، حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن بحير بن ريسان، حدثنا إسحاق بن محمد البيروتيّ، حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال : قلت: يا رسول الله أرسل وأتوكل، فقال « قيد وتوكل »[٨٥].

ورواه ابن الجعد بلفظ «بل اعقله وتوكل» عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلاً[٨٦] .

الحكم على الحَدِيث : إنّ الحكم على الحديث سيكون بالحكم على طرقه :

أولاً. طريق المغيرة بن أبي قرة : وهو الذي حكى فيها الترمذيّ قول يحيى بن معين بنكارتها .

قال ابن القطان : عن المغيرة بن أبي قرة إنّه مجهول[٨٧] ، وفي موضع آخر قال : " وهو لا تعرف له حال "[٨٨] .

والمغيرة بن أبي قرة السدوسيّ البصريّ ، قال عنه ابن حجر : " وهو مستور من الخامسة"[٨٩] .

وضعف ابن القيسرانيّ طريق علي بن غراب التي رواها ابن عدي بأنَّ علي ليس بالقوي في الحديث[٩٠] .

وقال ابن القطان:" علي بن غراب صدوق لا بأس به، وإنما كان يدلس"[٩١] .

واختلف أقوال العلماء في علي بن غراب ، وقال ابن حجر : " صدوق، وكان يدلس ويتشيع، وأفرط ابن حبان في تضعيفه من الثامنة، مات سنة أربع وثمانين "[٩٢] .

ثانياً. طريق عمرو بن أمية الضمريّ: قال الهيثميّ:" رواه الطبرانيّ من طرق، ورجال أحدها رجال الصحيح، غير يعقوب بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمريّ، وهو ثقة"[٩٣]. وقال أيضاً : " رواه الطبرانيّ بإسنادين، وفي أحدهما عمرو بن عبد الله بن أمية الضمريّ، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات "[٩٤] .

وعلق الذهبيّ على هذا الطريق الذي أخرجه الحاكم بقوله : " سنده جيد "[٩٥] .

ثالثاً. طريق ابن عمر : نقل ابن عساكر بعد أن روى الحديث قول الخطيب أنّ " الحديث غير محفوظ عن مالك ، وابن ريسان متروك "[٩٦] ، فالحديث لايصح الاحتجاج به ، فابن ريسان، قال عنه ابن عدي: روى عن الثقات بالمناكير... وعن أبيه، عن مالك بالبواطيل"[٩٧] ، وضعفه غير واحد من المحدثين[٩٨] .

رابعاً. طريق ابن أبي ليلى : وهو مرسل لا حجة فيه ؛ ولأنه من طريق شريك القاضي، وهو صدوق يخطىء كثيراً تغير حفظه[٩٩] .

سبب الحكم على الحَدِيث بالنكارة : إنّ الحديث كما نقل المناويّ عن الزكشيّ إنما أنكره

القطان من حديث أنس ، وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عمرو بن أمية الضمريّ، وإسناده صحيح ، وقال الزين العراقيّ : رواه ابن خزيمة والطبرانيّ من حديث عمرو بن أمية الضمريّ بإسناد جيد بلفظ قيدها، وتوكل، وبه يتقوى[١٠٠] .

وقد علق الحافظ العراقيّ على الحديث فقال: أخرجه الترمذيّ من حديث أنس قال يحيى القطان: منكر. ورواه ابن خزيمة في التوكل والطبرانيّ من حديث عمرو بن أمية الضمريّ بإسناد جيد[١٠١] .

وعليه، فالحديث بشاهده عن الضمريّ يرتقي لدرجة الحسن لغيره، والله أعلم.

ومن شواهد القسم الثاني :

الحديث الرابع : قال الإمام الترمذيّ : " حدثنا نصر بن علي، وأحمد بن أبي عبيد الله السليميّ البصريّ، قالا: حدثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة، عن الحسن بن علي الهاشميّ، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، أنّ النبي . صلى الله عليه وسلم . ، قال: « جاءني جبريل، فقال: يا محمد، إذا توضأت فانتضح ».

قال الترمذيّ : هذا حديث غريب. وسمعت محمداً ، يقول : الحسن بن علي الهاشميّ منكر الحديث، وفي الباب عن أبي الحكم بن سفيان، وابن عباس، وزيد بن حارثة، وأبي سعيد. وقال بعضهم سفيان بن الحكم، أو الحكم بن سفيان، واضطربوا في هذا الحديث "[١٠٢].

تخريج الحديث : الحديث رواه ابن ماجه[١٠٣]، وكردوش[١٠٤] ،والعقيليّ[١٠٥] ، وابن حبان[١٠٦] ، وابن عدي[١٠٧] ، وأبو نعيم[١٠٨] ، وابن الجوزي[١٠٩] .

ومن طريق زيد بن حارثة رواه أحمد ، وعبد بن حميد عن الحسن بن موسى، ثنا ابن لهيعة، ثنا عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن عروة، عن أسامة بن زيد، عن أبيه زيد بن حارثة ، بلفظ (إنّ جبريل –عليه السلام– أتاه في أول ما أوحي إليه، فأراه الوضوء والصلاة، فلما فرغ من الوضوء، أخذ غرفة من ماء فنضح بها فرجه))[١١٠] وغيرهما .

وقد رواه أحمد عن عروة عن زيد[١١١] .

والطرق الأخرى التي ذكرها الترمذيّ لم تأتِ بهذا اللفظ ، وليس فيها تعليم جبريل للنبي . صلَّى الله عليه وسلم . .

الحكم على الحديث : الحديث من الطريق الأول الذي ذكره الترمذيّ فيه الحسن بن علي

ضعيف[١١٢] .

ومن الطريق الثاني ضعيف لضعف ابن لهيعة .

وقال ابن أبي حاتم : " قال أبي: هذا حديث كذب باطل "[١١٣] .

فالحديث ضعيف بهذا اللفظ وبهذا السياق .

المبحث الرابع/ أحاديث لم يحكم عليها الترمذيّ بالنكارة، وحكم عليه غيره بهذا :

المراد من هذا المبحث مع أن الترمذي لم يستخدم فيه مصطلح المنكر، بيان رأي الترمذيّ بمصطلح المنكر، وموقفه من حكم الآخرين على الأحاديث بالنكارة .

الحديث الخامس : قال الإمام الترمذيّ : " حدثنا محمد بن رافع، قال: حدثنا إسحاق بن سليمان الرازيّ، قال: حدثنا المغيرة بن زياد، عن عطاء، عن عائشة، قالت: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . : «من ثابر على ثنتي عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتاً في الجنة: أربع ركعات قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر »

قال الترمذي : " وفي الباب عن أم حبيبة، وأبي هريرة، وأبي موسى، وابن عمر، . حديث عائشة حديث غريب من هذا الوجه ، ومغيرة بن زياد قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه"[١١٤].

تخريج الحديث : الحديث رواه من أصحاب الكتب الستة : ابن ماجه[١١٥] ، والنسائيّ[١١٦] من طريق المغيرة بن زياد، عن عطاء، عن عائشة مرفوعاً .

ورواه أيضاً ابن أبي شيبة[١١٧] وأبو يعلى[١١٨] ، والدولابيّ[١١٩] وابن عبد البر[١٢٠] ، والخطيب البغداديّ[١٢١] ، وابن عساكر[١٢٢] .

وروي الحديث من طريق آخر، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة ، الحديث رواه من اصحاب الكتب الستة : مسلم[١٢٣] والترمذيّ[١٢٤]وابن ماجه[١٢٥]، والنسائيّ[١٢٦] .

ورواه ابن أبي شيبة[١٢٧] ، وابن راهويه[١٢٨] ، وأحمد[١٢٩] ، وعبد بن حميد[١٣٠] ، وغيرهم .

الحكم على الحَدِيث : قال عبد الله بن أحمد بن حنبل :" سمعت أبي يقول: كلُّ حديث رفعه مغيرة بن زياد فهو منكر "[١٣١] .

وقال النسائيّ بعد أن أخرج الحديث:" هذا خطأ ، ولعله أراد عنبسة ابن أبي سفيان فصحفه "[١٣٢] .

وقال العقيليّ:" حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: المغيرة بن زياد الموصلي ضعيف الحديث كلُّ حديث رفعه مغيرة فهو منكر، ومغيرة بن زياد مضطرب الحديث"[١٣٣].

وقال الحافظ ابن حجر :" قال الترمذيّ: غريب، ومغيرة قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وقال أحمد: ضعيف، وكلّ حديث رفعه فهو منكر، وقال النسائيّ: هذا خطأ، ولعل عطاء قال: عن عنبسة فتصحف بعائشة، يعني: أنّ المحفوظ حديث عنبسة بن أبي سفيان، عن أخته أم حبيبة "[١٣٤].

أما حديث عنبسة ؛ فهو صحيح الإسناد، وقد رواه مسلم .

سبب الحكم على الحَدِيث بالنكارة : إنّ سبب النكارة في الحديث هو توهم المغيرة بن زياد في الحديث، فأخطأ فرواه عن عطاء عن عائشة، والصحيح أنه عن عطاء، عن عنبسة، عن أم حبيبة. فكان ذلك الخطأ سبباً لنكارته، وحديث عنبسة، عن أم حبيبة صحيح.

أما قول الإمام النسائيّ السابق؛ فـ" لعله أراد عنبسة بن أبي سفيان فصحفه "، فهو لا يوافق السياق ، ويوافقه في حال روت عائشة عن أم حبيبة.

ومن أقوال المحدثين في المغيرة بن زياد البجليّ أبو هشام الموصليّ:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل:" سألت أبي عن المغيرة بن زياد، فقال: " ضعيف الحديث له أحاديث مناكير "[١٣٥].

وقال العقيليّ:" قال عنه ابن معين: ليس به بأس، له حديث واحد منكر "[١٣٦].

وقال ابن أبي حاتم:" سألت أبي، وأبا زرعة، عنه فقالا: شيخ، قلت يحتج بحديثه؟ قالا: لا، وقال أبي: هو صالح صدوق ليس بذاك القوي، وأدخله البخاريّ في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول اسمه من كتاب الضعفاء"[١٣٧].

وقال ابن حبان:" كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، فوجب مجانبة ما انفرد من الروايات ، وترك الاحتجاج بما خالف الأثبات، والاعتبار بما وافق الثقات"[١٣٨].

وقال ابن حجر :" صدوق له أوهام"[١٣٩] .

على هذا فإنّ الإمام الترمذيّ لم يحكم على الحديث النكارة ؛ لعدم توافر شرط النكارة فيه، إذ إنّ له شاهداً صحيح الإسنادِ ، والمنكر يشترط فيه تفرد الراوي بما لا متابع به .

الخاتمة:

بعد هذه الجولة الموجزة، أوجز النتائج والتوصيات المهمة بما يأتي:

أولاً/ النتائج:

١. إنّ أول من عرف المنكر اصطلاحا من العلماء المتقدمين هو الإمام مسلم، الذي وضح علامته ، ثم الحافظ البرديجيّ.
٢. إنّ الراجح من تعريف الحديث المنكر: هو الحديث الذي في إسناده راو فَحُشَ غلطُه، أو كَثُرتْ غفلته أو ظهر فسقُه ، أو هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.
٣. فرق الحافظ ابن حجر بين الشاذ والمنكر، وقد غفل من سوى بينهما.
٤. استخدم الإمام الترمذيّ مصطلح المنكر في الجامع الكبير في حالتين وصفه للحديث بالمنكر ، نقل حكم غيره على الحديث بالنكارة .
٥. حكم بعض المحدثين على بعض الأحاديث بالنكارة، ولم يوافقهم الترمذيّ في هذا ؛ لوقوفه على متابعات تنفي عن الحديث وصفه بالنكارة .
٦. إنّ المنكر عند المتقدمين الحديث الخطأ ، أما عند المتأخرين؛ فهو ما يرويه الضعيف مخالفاً للثقة أو للثقات، ولا متابع له .
٧. إن الإمام الترمذيّ لم يكن الحديث منكراً عنده إن كان له متابع .

ثانياً . التوصيات :

إنّ مصطلح المنكر له شواهد كثيرة عند الترمذي، كما أنّ عدداً من الأحاديث لم يحكم عليها الترمذيّ بالنكارة، في حين حكم عليه غيره بهذا الحكم ، وهذا البحث توطئة للتوسع في دراسة هذا المصطلح عند الترمذيّ.

الهوامش:

(١) نسبة إلى قرية تابعة لترمذ . ينظر : التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ، لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي ، (ت ٦٢٩ هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ : ٩٦.

(٢) نسبة إلى مدينة (ترمذ) الواقعة في جهة الشمال من نهر جيحون شمال بلاد فارس . ينظر : معجم البلدان ، لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، (ت ٦٢٦هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، بلا تاريخ : ٢٦/٢ .

(٣) ينظر : التقييد : ٩٦ ؛ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي ، (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م : ٦٧٨/٣ ؛ تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، (ت ٨٥٢هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ، ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤م : ٣٨٧/٩.

(٤) ينظر : الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي القزويني، (ت٤٤٦هـ)، تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ : ٩٠٤/٣ .

(٥) ينظر : سير أعلام النبلاء ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، ومحمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٩ ، ١٤١٣هـ : ٢٧٠/١٣.

(٦) ينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (ت٦٨١هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م : ٢٧٨/٤؛ تهذيب التهذيب : ٣٨٨/٩ .

(٧) ينظر : طبقات الحفاظ ، لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت ٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ : ٢٨٢ .

(٨) ينظر : وفيات الأعيان : ٢٧٨/٤ .

(٩) شرح علل الترمذي ، لأبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي ، (ت٧٩٥هـ) ، تحقيق : همام عبد الواحد سعيد ، مكتبة المنار الزرقاء ، الأردن ، ١٤٧٠ هـ . ١٩٨٧م .

(١٠) الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، (ت٢٧٩هـ) ، تحقيق : سيد عباس الحليمي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤١٢هـ .

(١١) ينظر : الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر سعد الملك علي بن هبة الله بن علي بن جعفر بن ماكولا، (ت٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ . ١٩٩٠م : ٣٩٦/٤ ؛ الوفيات ، لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب القسنطي ، (ت ٨٠٩ هـ) ، تحقيق : عادل نويهض ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٨م: ١٨٩ .

(١٢) ينظر : فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي ، لعبيد بن محمد الإسعردي ، تحقيق : صبحي السامرائي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٩هـ : ١٢.

(١٣) التقييد : ٩٨ .

(١٤) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة ، (ت٧٣٣هـ) ، تحقيق : د ، محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دار الفكر للطباعة والنشر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ : ٣٨ .

(١٥) فضائل الكتاب الجامع : ٢١ . الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ، نور الدين عتر، لجنة التأليف والدراسة والنشر ، القاهرة ، بلا تاريخ : ٩

(١٦) مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م : مادة (نكر) ٤٧٦/٤ .

(١٧) ينظر : لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٨م : مادة (نكر) ٢٣٣/٥ .

(١٨) صحيح مسلم : ٦/١ .

(١٩) معرفة أنواع علوم الحديث، المعروفة بمقدمة ابن الصلاح، لتقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر بدمشق، دار الفكر المعاصر ببيروت، ١٩٨٦م : ٤٠٨ .

(٢٠) ينظر : شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي، (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ : ٥٧/١ .

(٢١) ينظر : نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، (ت ٨٥٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، طبع ضمن كتاب سبل السلام بيروت ، بلا تاريخ : ٤٧ .

(٢٢) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي ، تحقيق عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري ، مكتبة أضواء السعودية السلف ، السعودية ، ١٤١٨هـ : ٤٧ .

(٢٣) شرح علل الترمذي : ٢٦٤ .

(٢٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : عبدالوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، بلا تاريخ : ٢٤٠/١ .

(٢٥) رواه النسائي في سنن النسائي الكبرى ، لأبي عبدالله أحمد بن شعيب بن علي بن عبدالرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ) ، تحقيق : د . عبد الغفار سليمان البنداري ، وسيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١ هـ . ١٩٩١م : ١٦٧/٤ ، رقم (٦٧٢٤) .

(٢٦) تدريب الراوي : ٢٤٠/١ ، ولم أقف على قول النسائي في كتبه المتوافرة لدي .

(٢٧) علل الحديث ، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن بن إدريس بن مهران الرازي المعروف بابن أبي حاتم، (ت٣٢٧هـ)، تحقيق : محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ : ١٨٢/٢ .

(٢٨) ينظر : توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح بن أحمد بن موهب السمعوني ، (ت١٣٣٨هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب، ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م : ٢٤٧ .

(٢٩) ينظر : الثقات، لأبي حاتم التميمي محمد بن حبان بن أحمد البستي، (ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن . الهند، ١٣٩٣هـ . ١٩٧٣م: ٦٦٩/٧ .

(٣٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ . ١٩٦٠م : ٤٨٣/١ .

(٣١) نشر في العدد الرابع والخمسين من مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ربيع الآخر ، ١٤٢٧هـ : ٨٩ . ١٤٧ .

(٣٢) سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، (ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م : ١٤٧/٣ رقم (٧٨٩) .

(٣٣) علل الترمذي الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، (ت٢٧٩هـ)، رتبه أبو طالب القاضي، حققه صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ : ١٢٧.

(٣٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد الجرجاني، (ت٣٦٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود،علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م : ١٨/٢ .

(٣٥) تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، (ت٤٣٠هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ .١٩٩٠م : ٢٣١/١ ، ٣١٧ .

(٣٦) مسند الشهاب، لأبي عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي، (ت٤٥٤هـ)، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٦م : ٣١٨/١ ، رقم (٥٣٦) .

(٣٧) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، الدارمي البستي، (ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ : ١٣٦٩/١، رقم (٩٩) .

(٣٨) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي، (ت٥٩٧هـ)، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م : ٣٤/٢ ، رقم (٨٦٩) .

(٣٩) سنن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، (ت٢٧٣هـ)، شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، بيروت، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م: ٦٤٥/٢ ، رقم (١٧٦٣) .

(٤٠) المجروحين : ٢٢/٢ ، رقم (٥٥١) .

(٤١) الكامل : ٢٣١/٥ .

(٤٢) المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق طارق عوض الله محمد، وعبد المحسن إبراهيم الحسين، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ : ٣٣٣/٦ ، رقم (٦٥٥٥) ؛ المعجم الصغير (الروض الداني)، للطبراني، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت . ودار عمار، عمان، ط٢، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م : ١٦٥/٢، رقم (٩٦٥) ؛ الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني، (ت٥٠٩هـ)، تحقيق محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م : ٥٦٣/٣ ، رقم (٥٧٦٥) .

(٤٣) إسلام زيد بن حارثة وغيره من أحاديث الشيوخ ، لأبي القاسم تمام بن محمد بن عبدالله بن جعفر بن عبدالله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي ، (ت٤١٤هـ)، تحقيق وتخريج محمد صباح منصور، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م : ١٨٦، رقم (٣٠) .

(٤٤) تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الشافعي المعروف بابن عساكر، (ت٥٧١هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م : ٥٨/٤٧ ، رقم (٥٤٥٨) .

(٤٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، (ت٤٣٠هـ)، دار السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م : ١٤٢/٣ .

(٤٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، ابن القطان،(ت٦٢٨هـ)، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م : ٤٨٧/٢.

(٤٧) المجروحين : ١٦٩/١ .

(٤٨) الكامل : ١٨/٢ .

(٤٩) تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المعروف بابن القيسراني، (ت٥٠٧هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م : ٣٦٠ ؛ ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ، لابن القيسراني ، تحقيق د. عبدالرحمن بن عبد الجبار القيرواني، دار السلف، الرياض، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م : ٢٤٢٣/٤ ؛ معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، لابن القيسراني، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٥م : ٢٦٩ .

(٥٠) شرح السنة، لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي، (ت٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق . بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م : ٣٧٨/٦ .

(٥١) العلل المتناهية :٣٤/٢.

(٥٢) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، (ت٧٤٢هـ)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، ط٢، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م : ١٢٢/١٢ .

(٥٣) الكامل : ٢٢٧/٥ .

(٥٤) العلل المتناهية :٣٤/٢.

(٥٥) تحفة الأشراف : ١٢٢/١٢ .

(٥٦) المعجم الأوسط : ٣٣٣/٦ ، رقم (٦٥٥٥) ؛ المعجم الصغير : ١٦٥/٢، رقم (٩٦٥) .

(٥٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت٨٠٧هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م: ٢٠١/٣ . وينظر: ميزان الاعتدال : ٤٧٨/٤.

(٥٨) بيان الوهم والإيهام : ٤٨٧/٢ .

(٥٩) سنن الترمذي : ٣٦٠/٢ ، رقم (٤٨٩) .

(٦٠) البحر الزخار، المعروف بمسند البزار ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، (ت٢٩٢هـ)، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة، ٢٠٠٩م : ٣٥٤/١٢، رقم (٦٢٥٣) .

(٦١) الكامل : ٤١١/٧ ، ٦٣/٨ .

(٦٢) تاريخ أصبهان : ٢١٧/١ .

(٦٣) الدعاء، ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ : ٧٢ ، رقم (١٨٥) ؛ المعجم الأوسط : ٤٩/١ ، رقم (١٣٦) ؛ المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٣م : ٢٥٨/١ ، رقم (٧٤٧) .

(٦٤) ينظر : ذخيرة الحفاظ : ١/ ٤٥٥ .

(٦٥) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، (ت٦٥٦هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ : ١/ ٢٨٤ .

(٦٦) مجمع الزوائد : ٢/ ١٦٦ .

(٦٧) تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م : ٥٥٤/٢ .

(٦٨) سنن الترمذي : ٦٦٨/٤ ، رقم (٢٥١٧) . وينظر: علل الترمذي (العلل الصغير)، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي أبو عيسى، (ت٢٩٧هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٥٧هـ . ١٩٣٨م : ٧٥٩ ؛ شرح علل الترمذي : ٦٢٥/٢ .

(٦٩) الكامل : ٣٥٢/٦ .

(٧٠) الأمثال في الحديث النبوي، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، (ت٣٦٩هـ)، تحقيق د. عبدالعلي عبدالحميد حامد. الدار السلفية، بومباي الهند. ط٢، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٧م : ٧٩ ، رقم (٤٢) .

(٧١) حلية الأولياء : ٣٩٠/٨ .

(٧٢) الآداب، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت٤٥٨هـ)، اعتنى به وعلق عليه أبو عبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت . لبنان، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م : ٣١٥ ، رقم (٧٧٨) ؛ شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق الدكتور عبد العلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٣م : ٤٢٨/٢، رقم (١١٦١).

(٧٣) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت٤٦٣هـ)، تحقيق عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، مصر، ط٣، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م : ٢١٢/٣ .

(٧٤) الأحاديث المختارة، أبو عبدالله محمد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي(ت٦٤٣هـ)، تحقيق عبدالملك عبدالله دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ط٣، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م : ٢١٦/٧ ، رقم (٢٦٥٨) .

(٧٥) الكامل : ٣٥٢/٦ .

(٧٦) الآحاد والمثاني، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، (ت٢٨٧هـ)، تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ١٤١١هـ . ١٩٩١م : ٢١٥/٢ ، رقم (٩٧١) بلفظ (بل قيدها وتوكل) .

(٧٧) معجم الصحابة، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع، (ت٣٥١هـ)، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط٣، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م : ٢١٠/٢ بلفظ (قيدها وتوكل).

(٧٨) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، (ت٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ . ١٩٩٣م : ٥١٠/٢ ، رقم (٧٣١) ؛ الثقات : ٦٤٠/٧ ، رقم (١١٨٥٨) .

(٧٩) المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحافظ محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، (ت٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ . ١٩٩٠م.(وفي ذيله تلخيص المستدرك، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية، طبع في بيروت شركة علاء الدين، وهي طبعة مصورة على طبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، بلا تاريخ :٧٢٢/٣ ، رقم (٦٦١٦) بفظ (بل قيدها وتوكل) .

(٨٠) جزء من أحاديث أبي عمر السلمي عن شيوخه شيوخه ، لأبي عمر عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبد الوهاب السلمي، (ت٣٣٠هـ)، تحقيق خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م : ٣٢٥ ، رقم (٩٦٧) بلفظ (قيدها وتوكل) .

(٨١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، (ت٤٣٠هـ)، تحقيق عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م : ١٩٩٤/٤ ، رقم (٥٠٠٩) (٥٠١٠) (بل قيدها وتوكل) .

(٨٢) مسند الشهاب : ٣٦٨/١ ، رقم (٦٣٣) بلفظ (قيدها وتوكل) .

(٨٣) شعب الإيمان : ٤٢٧/٢، رقم (١١٥٩) .

(٨٤) الأسماء المبهمة : ٢١٢/٣ ، رقم (١٠٧) .

(٨٥) تاريخ مدينة دمشق : ٢٧٩/٨، رقم (٦٧٠) .

(٨٦) مسند ابن الجعد، لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، (ت٢٣٠هـ)، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م : ٣٤٦ ، رقم (٢٣٨٦) .

(٨٧) بيان الوهم والإيهام : ١١٨/٣ .

(٨٨) المصدر نفسه : ٢٦٧/٣ .

(٨٩) تقريب التهذيب : ٥٤٣/٢ .

(٩٠) ينظر : ذخيرة الحفاظ : ١/ ٤٢٣ .

(٩١) بيان الوهم والإيهام : ٢٦٧/٣ ، ٤٩٦/٥ .

(٩٢) تقريب التهذيب : ٤٠٤/٢ .

(٩٣) مجمع الزوائد : ٣٠٣/١٠، ولم أقف عليه عند الطبراني .

(٩٤) المصدر نفسه : ٢٩١/١٠ ، ولم أقف عليه عند الطبراني .

(٩٥) تعليق الذهبي على المستدرك : ٧٢٢/٣ ، رقم (٦٦١٦) .

(٩٦) تاريخ مدينة دمشق : ٢٧٩/٨، رقم (٦٧٠) .

(٩٧) الكامل : ٥٤٧/٧ .

(٩٨) ينظر : الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، (ت٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م : ١٠١/٤ ؛ تاريخ ابن يونس المصري، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، (ت٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ : ٤٥٥/١ ؛ كتاب الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي، (ت٥٩٧هـ)، تحقيق عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ : ٧٥/٣.

(٩٩) ينظر : تقريب التهذيب : ٢٦٦/٢ .

(١٠٠)ينظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبدالرؤوف المناوي، (ت١٠٣١هـ)، تحقيق أبي الوفا الأفغاني، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٦هـ : ٢/ ٨ .

(١٠١)المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، (ت٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت . لبنان، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م : ١٦٤٠ ؛ تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي، (ت٨٠٦هـ)، وابن السبكي، (ت٧٧١هـ)، والزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، استخراج محمود الحداد دار العاصمة، الرياض، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م : ٢٣١٦/٥ .

(١٠٢) سنن الترمذي : ٧١/١ ، رقم (٥٠) . وينظر العلل الكبير : ٣٨٩/١ .

(١٠٣) سنن ابن ماجه : ٢٩٤/١ ، رقم (٤٦٣) .

(١٠٤) مختصر الأحكام مستخرج الطوسي على جامع الترمذي ، لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي الملقب بكردوش ، (ت ٣١٢هـ) ، تحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ : ٢٢٤/١ .

(١٠٥) الضعفاء الكبير : ٢٣٤/١ .

(١٠٦) المجروحين : ٢٣٥/١ ، رقم (٢١٠) .

(١٠٧) الكامل : ١٦٤/٣ .
(١٠٨) تاريخ أصبهان : ٩/٢ .
(١٠٩) العلل المتناهية : ٣٥٦/١ ، رقم (٥٨٦) .
(١١٠) مسند أحمد : ٢٩/ ٢٥، رقم (١٧٤٨٠) ؛ مسند عبد بن حميد : ٢٢٥/١ ، رقم (٢٨٣) .
(١١١) مسند أحمد : ١٠٦/٣٦ ، رقم (٢١٧٧١) .
(١١٢) ينظر : تقريب التهذيب : ١٦٢/١ .
(١١٣) العلل لابن أبي حاتم : ٤٦/١.
(١١٤) سنن الترمذي : ٢٧٣/٢ ، رقم (٤١٤) .
(١١٥) سنن ابن ماجه : ٢٢٣/٢ ، رقم (١١٤٠) .
(١١٦) المجتبى من السنن (السنن الصغرى)، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م : ٢٦٠/٣ ، رقم (١٧٩٤) ، ٢٦١/٣ ، رقم (١٧٩٥) ؛ السنن الكبرى للنسائي : ١٨١/٢ ، رقم (١٤٧١) .
(١١٧) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، (ت٢٣٥هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ : ١٩/٢ ، رقم (٥٩٧٥) .
(١١٨) مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، (ت٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م : ٢١/٨ ، رقم (٤٥٢٥) .
(١١٩) الكنى والأسماء، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي، (ت٣١٠هـ)، تحقيق نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت . لبنان، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م : ١١٨٦/٣ ، رقم (٢٠٧٣) .
(١٢٠) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، (ت٤٦٣هـ)، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ : ١٨٦/١٤ .
(١٢١) السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد بن مطر الزهراني، دار الصميعي، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ .٢٠٠٠م : ١٤٤ ، رقم (٢١) .
(١٢٢) تاريخ مدينة دمشق : ٦٠ /٤ ، رقم (٧٥٩٠) .
(١٢٣) صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ : ٥٠٢/١ ، رقم (٧٢٨) .
(١٢٤) سنن الترمذي : ٢٧٤/٢ ، رقم (٤١٥) .
(١٢٥) سنن ابن ماجه : ٢٢٤/٢ ، رقم (١١٤١) .
(١٢٦) المجتبى : ٢٦٢/٣ ، رقم (١٨٠٢) (١٨٠٣) ، ٢٦٦/٣ ، رقم (١٨١٧) ؛ السنن الكبرى للنسائي : ١٨٦/٢ ، رقم (١٤٨٣) ، ١٨٨/٢ ، رقم (١٤٩٠) .
(١٢٧) المصنف لابن أبي شيبة : ٢٠/٢ ، رقم (٥٩٨٣) .
(١٢٨) مسند إسحاق بن راهويه، لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، (ت٢٣٨هـ)، تحقيق د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤١٢هـ . ١٩٩١م : ٢٣٤/٤ . ٢٣٥ ، رقم (٢٠٤٢) ، ٢٤٩/٤ ، رقم (٢٠٧١) (٢٠٧٢) .

(١٢٩) مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، (ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرين، إشراف د عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م : ٣٥٨/٤٤ ، رقم (٢٦٧٧٢) رواه مختصراً .

(١٣٠) المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي، (ت٢٤٩هـ)، تحقيق صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م : ٤٤٨/١ ، رقم (١٥٥٢) .

(١٣١) العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، (ت٢٤١هـ)، تحقيق وصي الله محمد عباس، المكتب الإسلامي . بيروت، ودار الخاني . الرياض، ط٢، ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١م : ٢٨/٣.

(١٣٢) السنن الكبرى للنسائي : ١٨١/٢ ، رقم (١٤٧١) .

(١٣٣) الضعفاء الكبير : ١٧٥/٤ .

(١٣٤) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ . ١٩٨٩م : ٣٤/٢ .

(١٣٥) العلل ومعرفة الرجال : ٢٨/٣ .

(١٣٦) الضعفاء الكبير : ١٧٥/٤ .

(١٣٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٢٧١هـ . ١٩٥٢م : ٢٢٢/٨ .

(١٣٨) المجروحين : ٣/ ٦ . ٧ .

(١٣٩) التقريب والتهذيب : ٢/ ٥٤٣ .

The term evil when Imam Tirmidhi in Aljama Kaber

Dr. Safaa Jaafar Alwaan

Iraqi University / college of Arts

Abstract:

The herbal care and medication by rising day after day, because of its benefits on the one hand, and to get rid of the damage of drugs and common drugs of chemotherapy on the other hand, so it became Herbal note and a lesson from the lessons methodologyy for some universities in the world, and became the people in different parts of the world to accept this kind of treatment, especially that traditional medicine has failed to cure some chronic diseases, or treatments that have not achieved the desired results for some diseases.

And Sunnah bus this kind of treatment, and herbs that they are received are available in our environment and fit our needs, orientation to better than to go to the imported herbs, and the benefits received texts prophetic, and in this endorsement to her, and to ensure that the potential damage, as that duty rooting this type facial treatments from the Orient to the Prophetic Sunnah shows, and preceded and progress.

This research seeks to show what came in the Sunnah of the conversations in the recruitment of medical herbs and health purposes. I called was: (herbal treatment plants and in the Sunnah), which was keen on rooting this type of treatment with a statement of benefits and uses.

The survey is not intended to search all the talk, it is not limited nine pages; but I wanted a statement of some aspects of the subject as well as noted for its importance with a view to expanding it.

This research has been divided on the brief introduction, which in the hands of the reader and three sections: First topic: the importance of herbal remedies. The second topic: Therapeutics plants and herbs. It showed what came in the Sunnah of the commandments and tips for treatment and herbal plants. The third topic: Nutrition Care. .

Find a conclusion and then sealed it showed the most important findings.